

في ظل تخفيف القيود المفروضة لاحتواء الجائحة

«الوطني»: النشاط الاقتصادي الكويتي يتعافى خلال الربع الثالث من العام

■ أسعار الخام الكويتي لا تزال منخفضة عند مستوى 41 دولاراً للبرميل في منتصف أكتوبر

الماضي، شكلت تلك الفشة ما نسبته 42 % من إجمالي نمو الائتمان التجاري.

من جهة أخرى، بعد انخفاض التسهيلات الشخصية خلال الفترة الممتدة ما بين فبراير ومايو، عاد مرة أخرى ليسجل انتعاشاً قوياً، إذ ارتفع بنسبة 1.5 % على أساس شهري في أغسطس، و4.8 % على أساس سنوي. وارتفع كلا من مكوثي التسهيلات الشخصية في أغسطس في ظل ارتفاع القروض السكنية بنسبة 1.4 % على أساس شهري (+3.5 على أساس سنوي) بينما زادت القروض الاستهلاكية بنسبة 2.5 % على أساس شهري (+20 % على أساس سنوي). وتوقع أن ينخفض معدل نمو التسهيلات الشخصية خلال الفترة القادمة مع تلاشي آثار الانتعاش خلال فترة ما بعد الإغلاق، خاصة بدءاً من أكتوبر عندما ينتهي تأجيل تسديد أقساط القروض الشخصية.

كما أنه بعد انخفاض ودائع المقيمين في يوليو، عاودت انتعاشها مجدداً وسجلت نمواً بنسبة 1.3 % على أساس شهري في أغسطس و5.4 % على أساس سنوي. ويعزى هذا النمو إلى تزايد ودائع القطاع الخاص، والتي ارتفعت بنسبة 1.6 % على أساس شهري و5.5 % على أساس سنوي، في حين انخفضت الودائع الحكومية في أغسطس مما أدى إلى تسجيلها ارتفاعاً بنسبة 4.4 % على أساس سنوي. وبلغت نسبة القروض إلى الودائع 87.3 % في أغسطس، أي نفس مستوياتها السابقة على نطاق واسع مقارنة بشهر يونيو 2020 وديسمبر 2019 مما يشير إلى استقرار مستويات السيولة بصفة عامة.

انتعاش بورصة الكويت ارتفع مؤشر السوق العام لبورصة الكويت بنسبة 6.1 % على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من عام 2020 على خلفية ارتفاع أسعار النفط والتقاؤل بتحقيق انتعاش اقتصادي يدرّفع القيود المتعلقة بالجائحة (الرسم البياني 11). ولوحظت مكاسب قوية في السوق الأول (7.1 %) على أساس ربع سنوي) بصدارة المؤشرات القطاعية لكل من قطاع التأمين (9.7 %) والبنوك (9.6 %) والعراق (5.7 %). وساهم هذا الارتفاع في تعزيز القيمة السوقية واستعادتها لمستويات ما قبل الجائحة تقريباً بنمو بلغت نسبته 6 % على أساس ربع سنوي وصولاً إلى حوالي 31 مليار دينار كويتي، كما واصلت ارتفاعها إلى 33 مليار دينار كويتي في 16 أكتوبر، أي أعلى بكثير من أدنى مستوياتها المسجلة في شهري مارس وأبريل الماضيين. ويعزى نمو أسعار الأسهم والقيمة السوقية بصفة رئيسية إلى الإزدياد الناتج لسهمين جديدين ضمن السوق الأول، وهما سهم شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه وشركة بورصة الكويت، إذ ارتفعت أسعار السهمين بأكثر من ثلاثة أضعاف وعشرة أضعاف على التوالي. وارتفع متوسط التداولات اليومية في حيث كمية الأسهم المتداولة إلى 233 مليون سهم في الربع الثالث من عام 2020، بخلاف المتوسط اليومي للأسهم المتداولة والتي بلغت 148 و 165 مليون سهم خلال الربع الثاني من عام 2020 والربع الثالث من عام 2019 على التوالي مما يعكس تحسن أنشطة التداول والسيولة. ويعتبر صافي التدفقات الأجنبية الواردة هو الركيزة الأساسية التي ساهمت في توفير دعماصافي للسوق، إذ تزايدت وتيرتها على مدار الأشهر الأخيرة مما يشير إلى تجديد اهتمام الاستثمار الأجنبي بالأسهم الكويتية. وقد بلغ متوسط صافي التدفقات الأجنبية الواردة 27.1 مليون دينار كويتي شهرياً في الربع الثالث مقارنة بصافي التدفقات الخارجة في النصف الأول من عام 2020 رغم أن ظلّت أقل من مستوى متوسط عام 2019. وأخيراً، قد يساهم ارتفاع الأسهم العالمية أيضاً، على خلفية إجراءات التحفيز المالي الموسعة والتقاؤل بشأن التعافي الاقتصادي، إلى تعزيز مستويات المستثمرين.



الفترة من العام الماضي. كما كان الربع الثاني ومحدودية توافر ثقة المستهلك، إذ ارتفع مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن شركة آراء للبحوث والاستشارات إلى 102 نقطة في سبتمبر مقابل 98 نقطة في يونيو.

ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلكين إلى أعلى مستوياته المسجلة في أكثر من ثلاثة أعوام وصولاً إلى مستوى 2.2 % على أساس سنوي في أغسطس (1.9 % في يوليو) بدعم من استمرار زيادة تكلفة المواد الغذائية (+5.0 %) والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (+3.7 %). والسيعة والخدمات المتنوعة (+5.5 % (الرسم البياني 9). كما ارتفع أحد مقاييس التضخم الأساسي (الذي يستثنى المواد الغذائية والسكنى) بنسبة 2.6 % على أساس سنوي. وبعد الطلب المكثف، بالإضافة إلى الاضطرابات المستمرة في جانب العرض كجزء من تداعيات الجائحة، من العوامل الرئيسية التي قد تكون ساهمت في الارتفاع المفاجئ لمعدلات التضخم منذ أبريل الماضي، لا سيما لأن أسعار المواد الغذائية، والتي ربما تكون قد تأثرت أيضاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية.

أما على صعيد تضخم أسعار الإيجارات السكنية فقد ظل مستقراً عند مستوى 0.0 % في أغسطس. وعلى الرغم من تحديث قراءات المؤشر عادة كل ثلاثة أشهر فقط، إلا أن مؤشر الإسكان ظل مستحقاً حتى الآن بنفس مستوياته السابقة لمدة 14 شهراً على التوالي ولم يسجل بعد أي ضغط هبوطي على الإيجارات خلال الجائحة في ظل مغادرة بعض الوافدين للبلاد. وبالنسبة للعام المقبل، تتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى 1.5 % على أساس سنوي في ظل تأخير الأداء الضعيف للإيجارات السكنية على معدل التضخم الكلي. إلا أنه من المستبعد امتداد موجة ضغوط الأسعار الأساسية لفترة طويلة نظراً لتوقع أن يشهد الأداء الاقتصادي مستويات نمو متواضعة.

ظل نمو الائتمان المحلي قوياً خلال شهر أغسطس، إذ بلغ 0.5 % على أساس شهري مما أدى إلى نمو بنسبة 4.9 % على أساس سنوي. وخلال الشهر، كانت التسهيلات الشخصية تمثل الدافع الذي ساهم في تحفيز النمو، في حين ظل الائتمان التجاري ضعيفاً.

وقد ارتفع الائتمان التجاري بنسبة 0.1 % على أساس شهري في أغسطس (5.2 % على أساس سنوي). إذ ارتفع الإقراض الممنوح للقطاع العقاري بنسبة 0.3 % على أساس شهري، فيما مقابل 35- % في يونيو. وفي ذات الوقت يعكس نمو المشتريات عبر الإنترنت والذي استمر بشكل قوي للغاية عند مستوى +157 % مقابل +170 % في يونيو التحول المستمر في سلوك المستهلك الذي تسارعت وتيرته أثناء الإغلاق. وبالفعل، قفز حجم المعاملات عبر الإنترنت إلى 0.64 مليار دينار كويتي في سبتمبر، لتصل مساهمتها إلى 31 % من إجمالي الإنفاق مقابل 16 % خلال نفس

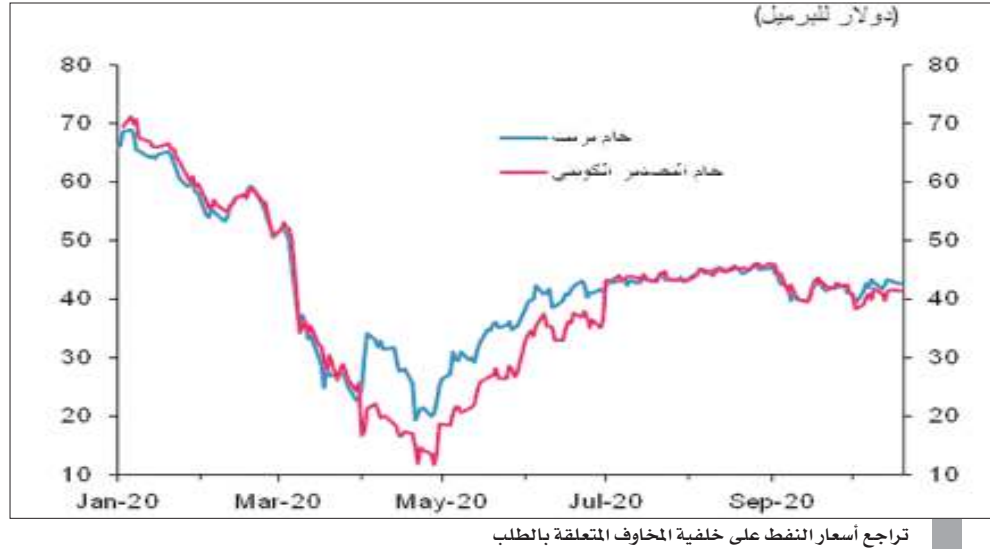
- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ينخفض 3.5 % على أساس سنوي في الربع الأول
- العجز المالي بلغ 9.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/2019 وسوف يرتفع
- المبيعات العقارية تصل إلى 662 مليون دينار في الربع الثالث وتقترب من مستويات ما قبل الأزمة
- الإنفاق الاستهلاكي واصل انتعاشه بوتيرة قوية وارتفع 30 % على أساس سنوي
- الارتفاع القوي للقروض الشخصية في أغسطس رفع الائتمان الإجمالي 4.9 % على أساس سنوي

في الربع الثاني من العام الحالي. ونظراً لقلة حجم الصفقات خلال الربع الثاني ومحدودية توافر البيانات، يفضل تأجيل إجراء تقييم يعتمد عليه لاتجاهات الأسعار إلى الأشهر المقبلة. ومستقبلياً، وفي ظل التداعيات الشديدة التي خلفتها الجائحة على النشاط التجاري وطلب الوافدين على العقار، نعتقد أن القطاعين التجاري والاستثماري كانت الأكثر تضرراً جراء الانكماش الاقتصادي، كما أنها سوف تستغرق وقتاً أطول للتعافي خاصة مع تآثر القطاع الاستثماري سلباً بارتفاع معدلات الشواغر نسبياً حتى قبل الجائحة. نصف تلك القيمة الإجمالية، إلا أنه نظراً لحالات التأخير الحالية، قد تكون تلك النظرة متفائلة إلى حد ما.

الإنفاق الاستهلاكي يواصل انتعاشه

واصل الإنفاق الاستهلاكي انتعاشه القوي، إذ تشير أحدث البيانات الصادرة عن شركة الخدمات المصرفية الآلية Knef إلى تسارع وتيرة نمو إجمالي المعاملات (عمليات السحب من أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع والمشتريات عبر الإنترنت) إلى 30 % على أساس سنوي في سبتمبر مقابل 27 % في أغسطس وتراجع بنسبة 2.6 % في يونيو. وارتفعت قيمة المعاملات لمستوى قياسي بلغ 2.1 مليار دينار كويتي. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى تخفيف إجراءات الإغلاق، بما في ذلك إعادة فتح مراكز التسوق ومحلات البيع بالتجزئة بنهاية يونيو، فضلاً عن تأجيل سداد أقساط القروض مما ساهم في تعزيز القوة الشرائية، إلا أن برنامج التاجيل قد انتهى في سبتمبر. وبالمزيد من التفصيل، ارتفعت معاملات تقاط البيع بنسبة 13.8 % على أساس سنوي في سبتمبر مقابل 35- % في يونيو. وفي ذات الوقت يعكس نمو المشتريات عبر الإنترنت والذي استمر بشكل قوي للغاية عند مستوى +157 % مقابل +170 % في يونيو التحول المستمر في سلوك المستهلك الذي تسارعت وتيرته أثناء الإغلاق. وبالفعل، قفز حجم المعاملات عبر الإنترنت إلى 0.64 مليار دينار كويتي في سبتمبر، لتصل مساهمتها إلى 31 % من إجمالي الإنفاق مقابل 16 % خلال نفس

الربع الثاني من العام الحالي. ونظراً لقلة حجم الصفقات خلال الربع الثاني ومحدودية توافر البيانات، يفضل تأجيل إجراء تقييم يعتمد عليه لاتجاهات الأسعار إلى الأشهر المقبلة. ومستقبلياً، وفي ظل التداعيات الشديدة التي خلفتها الجائحة على النشاط التجاري وطلب الوافدين على العقار، نعتقد أن القطاعين التجاري والاستثماري كانت الأكثر تضرراً جراء الانكماش الاقتصادي، كما أنها سوف تستغرق وقتاً أطول للتعافي خاصة مع تآثر القطاع الاستثماري سلباً بارتفاع معدلات الشواغر نسبياً حتى قبل الجائحة. نصف تلك القيمة الإجمالية، إلا أنه نظراً لحالات التأخير الحالية، قد تكون تلك النظرة متفائلة إلى حد ما. ونتيجة للعرض المحدود خاصة في المناطق الرئيسية. وفي نهاية الأمر، سيعتمد تعافي قطاع العقار على وتيرة التعافي الاقتصادي ومدى استمرار الجائحة. ارتفاع معدل إسناد المشاريع وفقاً لمجلة ميد، فقد ارتفعت قيمة المشاريع التي تمت إسنادها إلى 192 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالربع الثاني من عام 2020. وبما في ذلك البيع بالتجزئة بنهاية يونيو، فضلاً عن تأجيل سداد أقساط القروض مما ساهم في تعزيز القوة الشرائية، إلا أن برنامج التاجيل قد انتهى في سبتمبر. وبالمزيد من التفصيل، ارتفعت معاملات تقاط البيع بنسبة 13.8 % على أساس سنوي في سبتمبر مقابل 35- % في يونيو. وفي ذات الوقت يعكس نمو المشتريات عبر الإنترنت والذي استمر بشكل قوي للغاية عند مستوى +157 % مقابل +170 % في يونيو التحول المستمر في سلوك المستهلك الذي تسارعت وتيرته أثناء الإغلاق. وبالفعل، قفز حجم المعاملات عبر الإنترنت إلى 0.64 مليار دينار كويتي في سبتمبر، لتصل مساهمتها إلى 31 % من إجمالي الإنفاق مقابل 16 % خلال نفس



عند مستوى 35 دولاراً للبرميل، أي أقل بكثير من تقديراتنا البالغ 78 دولاراً اللازم لتحقيق توازن الميزانية.

وإنعكاساً للتحديات التمويلية التي تواجه الكويت على المدى القريب، خفضت وكالة موديز مؤخرًا التصنيف الائتماني السيادي للكويت درجتين إلى A1 ، والتي ما تزال تعتبر درجة استثمارية قوية. ويمكن للكويت تحمل المزيد من الاقتراض نظراً لانخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي ظل الغاء أو تخفيض النفقات الرأسمالية بنسبة 13.1 % في ظل الغاء أو تأجيل المشاريع التنموية إلى جانب خفض التكاليف. وانخفضت النفقات الجارية بنسبة 1.7 % على خلفية خفض الدعم (والتي تشمل تكاليف الوقود) بنسبة 17.5 %.

وتم تمويل العجز من خلال صندوق الاحتياطي العام، الذي انخفضت أصوله المتبقية إلى 16.9 مليار دينار كويتي في مارس 2020، حسب تقارير عدة. وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات للحد من عمليات السحب والحفاظ على الأموال من المؤسسات الحكومية صندوق الاحتياطي العام بما في ذلك مبادلة أصول بقيمة 2.5 مليار دينار كويتي لدى صندوق الاحتياطي العام مقابل سيولة من صندوق الأجيال القادمة وتحويل المستقلة ووقف استقطاع حصص صندوق الأجيال القادمة بنسبة 10 % في حالة تسجيل عجز.

وتتوقع الحكومة تسجيل عجز في ميزانية السنة المالية 2020/2021 بقيمة 14 مليار دينار كويتي وفقاً لافتراض سعر النفط عند مستوى 30 دولاراً للبرميل. وتتوقع أن يصل العجز إلى 10.5 مليار دينار كويتي (33 % من الناتج المحلي الإجمالي) – وفقاً لسعر قدره 50 دولاراً للبرميل وتقليص النفقات بنسبة 5 % إلا أن ذلك العجز ما يزال مرتفعاً للغاية ويؤكد على أهمية اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز الكفاءة وتبني برنامج الإصلاح الشامل في المدى المتوسط. وعلى الرغم من التدابير الأخيرة لدعم صندوق الاحتياطي العام، إلا أن أصوله السائلة قد تستنفد خلال الأشهر المقبلة مما يعني أن هناك حاجة ملحة لإقرار قانون الدين العام الجديد. وقد استقر متوسط سعر النفط في الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية في الربع الثالث مقابل 279 فقط

مستوياته المسجلة في 16 عاماً بمقدار 2.09 مليون برميل يومياً ليصل إلى 2.29 مليون برميل يومياً في سبتمبر. وكان التزام الكويت بخفض حصص الإنتاج التي أقرتها الأوبك وحلفائها مثالياً، إذ بلغ في المتوسط 101.3 % خلال الربع الماضي.

انكماش الناتج المحلي أظهرت البيانات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انكمش بنسبة 1.0 % على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020. ويعتبر هذا هو الربع الثاني على التوالي من الانكماش بعد تسجيل انخفاض بنسبة 1.1 % في الربع الرابع من عام 2019 على أساس سنوي، والذي تقاوم نتيجة لتراجع النشاط التجاري في مارس على خلفية الجائحة مما أجبر الموظفين للبقاء في منازلهم ونسب في إغلاق بعض الأعمال التجارية وسط فرض تدابير حظر التجول الجزئي. وقد بلغت نسبة الانكماش في الناتج المحلي غير النفطي 3.5 % على أساس سنوي فيما يعتبر الأسوأ على مدار الأربع الثمانية الماضية. وقد تزامن ذلك مع تسجيل انكماش في العديد من القطاعات الفرعية بما في ذلك الإدارة العامة والدفاع (5.9- %) الوساطة المالية (17.2- %) والتعليم والصناعات (12.2- %) والاتصالات (12.2- %). في المقابل، شهد الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي نمواً بنسبة 1.2 % في ظل ارتفاع إنتاج النفط (2.74 مليون برميل يومياً في المتوسط في الربع الأول من العام الحالي) بعد انتهاء العمل باتفاقية الأوبك وحلفائها في مارس.

ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 ككل بنسبة 6.2- % مع انكماش القطاع النفطي بنسبة 8.0- % والقطاع غير النفطي بنسبة 4.0- %. وذلك مع الأخذ في الاعتبار مشاركة الكويت في اتفاقية الأوبك وحلفائها لخفض حصص الإنتاج التي تم التوصل إليها في مايو الماضي (والتي أدت إلى انخفاض الإنتاج في يونيو لأدنى مستوياته المسجلة منذ 16 عاماً). هذا إلى جانب وصول تفشي الجائحة إلى مستويات الذروة مما أدى إلى فرض قيود على التنقل في الربع الثاني من عام 2020، كما شهدت تلك الفترة أيضاً إغلاق الشركات سعر النفط عند مستوى 30 دولاراً للبرميل. وتتوقع أن يصل العجز إلى 10.5 مليار دينار كويتي (33 % من الناتج المحلي الإجمالي) – وفقاً لسعر قدره 50 دولاراً للبرميل وتقليص النفقات بنسبة 5 % إلا أن ذلك العجز ما يزال مرتفعاً للغاية ويؤكد على أهمية اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز الكفاءة وتبني برنامج الإصلاح الشامل في المدى المتوسط. وعلى الرغم من التدابير الأخيرة لدعم صندوق الاحتياطي العام، إلا أن أصوله السائلة قد تستنفد خلال الأشهر المقبلة مما يعني أن هناك حاجة ملحة لإقرار قانون الدين العام الجديد. وقد استقر متوسط سعر النفط في الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية في الربع الثالث مقابل 279 فقط

■ انخفاض أسعار النفط وعودة تفشي الفيروس على مستوى العالم ساهما في تقليص الانتعاش

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني»، أن النشاط الاقتصادي شهد تعافياً ملحوظاً في الربع الثالث من عام 2020 بالتزامن مع رفع معظم التدابير الاحترازية تدريجياً – بما في ذلك عمليات الإغلاق وحظر التجول والقيود المفروضة على الحركة والتنقل – التي تم فرضها خلال الفترة الممتدة ما بين مارس ويونيو لاحتواء تفشي جائحة كوفيد-19. إلا أن أنشطة الأعمال ما زالت أقل من مستوياتها الاعتيادية قبل الأزمة، كما أن ظهور موجة ثانية من الجائحة على مستوى العالم اعتباراً من سبتمبر (خاصة في أوروبا)، فضلاً عن الزيادة الملحوظة في حالات الإصابات الجديدة على المستوى المحلي، تهدد بفرض قيود جديدة وعودة التداعيات الاقتصادية إلى واجهة الأحداث مجدداً في الربع الرابع من العام الحالي.

وقد تباينت البيانات الاقتصادية الصادرة مؤخراً، إذ استقرت معدلات الإنفاق الاستهلاكي عند مستويات قوية للغاية على خلفية الطلب المكثف وإجراءات الدعم التي تم تطبيقها، في حين عادت مبيعات العقار تقريباً إلى مستويات ما قبل الجائحة، من جهة أخرى، ما يزال إنتاج النفط ضعيفاً في إطار الالتزام بتطبيق سياسة الأوبك وحلفائها، هذا إلى جانب ضعف وتيرة ترسية المشاريع في الربع الثالث من العام الحالي والتي لم تزد كثيراً عن أدنى مستوياتها المسجلة منذ عدة سنوات والتي شهدتها في الربع الثاني من العام الحالي. وفي ذات الوقت، يستمر انخفاض أسعار النفط وارتفاع العجز المالي في تشكيل المزيد من الضغوط التي تواجه الحكومة فيما يتعلق بشح السيولة على المدى القصير. وفي الوقت الذي تشير فيه تلك العوامل إلى إمكانية التغلب على ضغوط التمويل على المدى القريب من خلال إقرار قانون الدين العام الجديد، إلا أنها تبرز أيضاً الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات مالية جوهرية يحتاج البرلمان الجديد إلى معالجتها بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في 5 ديسمبر المقبل.

تراجع أسعار النفط انخفضت أسعار النفط جزئياً في الربع الثالث من عام 2020، إذ تراجع سعر مزيج خام برنت بنسبة 0.5- % على أساس ربع سنوي وانغلق عند مستوى 41.0 دولاراً للبرميل. وعلى الرغم من تحرك الأسعار ضمن نطاق محدود خلال شهر يوليو، إلا أنها ارتفعت في أغسطس واقتربت من أعلى مستوياتها خلال ما يقارب شهرين عند مستوى 44 دولار تقريباً وذلك بدعم من تحسن بيانات سوق العمل الأمريكي وتراجع مخزونات الخام الأمريكي بمستويات أفضل مما كان متوقعاً.

إلا أن تزايد حالات الإصابة بالفيروس، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، ألقت بظلالها على سوق النفط مما أثار مخاوف بشأن استدامة انتعاش الطلب على النفط خلال فصل الصيف. وفي واقع الأمر، خفضت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها للطلب على النفط للعامين الحالي والمقبل في ظل استمرار ارتفاع مخزونات النفط العالمية بالتزامن مع العودة إلى فرض حظر التجول الجزئي والقيود المفروضة على التنقل في أجزاء مختلفة من أوروبا. وفي منتصف أكتوبر، ارتفع سعر مزيج خام برنت إلى حوالي 43 دولاراً للبرميل بفضل التقدم المحرز على صعيد إنتاج اللقاح والتقاؤل بشأن حزمة التحفيز المالي الأمريكية. وقد بلغ سعر خام التصدير الكويتي، والذي يعتبر المؤشر المحلي لأسعار النفط، 41.3 دولاراً للبرميل في منتصف أكتوبر بعد أن ارتفع بنسبة 13 % في الربع الثالث نظراً لتقليص معدل الخصومات على أسعار أنواع النفط القياسية الأخرى في ظل تعافي الطلب.

أما على صعيد العرض، فإنه وفقاً لأهداف الأوبك وحلفائها وتقليص معدل خفض حصص الإنتاج، فقد ارتفع إنتاج النفط الكويتي في الربع الثالث من أدنى

